وقفة

الساسة يتحملون مسؤولية التفجيرات

■ عالية طالب

لن يختلف اثنان على أن موجة التفجيرات الإرهابية الأخيرة التي اجتاحت العراق كله، ولم توفر منطقة واحدة، ناجمة عن انصراف الساسة إلى مماحكات صبيانية، تلهيهم عن تنفيذ الاتفاقات السياسية التي عقدوها فيما بينهم، إضافة إلى الثغرات الأمنية التي ما نزال نتحدث عنها بعد ما يقرب من عشر سنوات على سقوط نظام صدام حسين والبعث، ونصدق تماما رئيس الجمهورية جلال طالباني، حين يؤكد أن تفجيرات الاثنين المرتكبة في شهر رمضان، تهدف إلى بث حالة من الهلع والخوف والارتباك ومنع استقرار الوضع الأمني، وأنها من تخطيط وتنفيذ القوى الرامية إلى إعاقة العملية السياسية وتعطيل المشاريع الاقتصادية واستثارة النزاعات الأهلية.لانعلم ما الداعي لأن يخرج علينا الناطق باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا، ليعلن أن الهجمات ليست مفاجئة، لان العدو كان يخطط لشن عشرات العمليات الارهابية في رمضان، لكن قواته تمكنت من تفكيك معظم الشبكات المتورطة، ولنا الحق في سؤاله لماذا لم يتم تفكيك كل تلك الشبكات، لأن من حقنا أيضاً مطالبة قوات الأمن بالحفاظ على حياتنا، بدل الانتباه مؤخراً إلى خطوة بائسة لن تمنع أي تفجير إرهابي من قبيل منع السيارات من الوقوف في الشوارع وليس بعيداً أن يخترع لنا قريباً قراراً بمنع السيارات من التجول في الشوارع ومطلوب منه أن يتفهم أن الأمر كله يتم بتحسين الأداء السياسي والأمني، وليس بمثل هذه الإجراءات التي تضيق على المواطنين دون أن تجدي نفعاً.من حق رئيس مجلس النواب اتهام القوات الأمنية بالتقصير، لكن المؤسف أن ذلك يأتي من باب المزاودة على حكومة المالكي، التي تتورط في تصريحات أكبر من قدرتها، حين يعلن رئيسها أن الإرهابيين لن يفلتوا بهذه الجرائم الجبانة، وأن على القوات الأمنية أن لا تترك هؤلاء القتلة يلتقطوا أنفاسهم، واعتباره أن التواني أو التراخي في أداء الواجبات يعني التفريط بدماء العراقيين، ولعله بذلك يسعى أيضاً لتحميل الآخرين المسؤولية، وينسى أنه في موقعه هو المسؤول الأول، خصوصاً وأنه ما زال يماطل في تعيين أبرز مسؤولين أمنيين، وهما وزيرا الداخلية والدفاع، ليس لأن العراق يخلو من رجلين يتوليان هذه المهمة، وإنما ليناكف خصومه السياسيين على حساب دم العراقيين.

يطرح البعض فكرة أن التفجيرات تتزامن مع قرار حكومة المالكي تجاه بقاء أو رحيل القوات الأميركية من العراق، وأن مرتكبيها أو المحرضين عليها يحملون رأياً مغايراً لرأي حكومته، ويرى آخرون من أصحاب نظرية المؤامرة أن الأميركيين أنفسهم يقفون وراء التفجيرات، بهدف إشعار العراقيين بحاجتهم إلى جهد القوات الأميركية في الحد من العمليات الإرهابية، وفي المقابل فإن بعض القوى السياسية تعلن جهاراً أنها ستستهدف من خلال الميليشيات التابعة لها تلك القوات، وفي الأثناء فإن كل طرف سياسي يحاول تحميل الآخر مسؤولية قرار بقاء تلك القوات أو رحيلها على أمل أن يؤدي ذلك إلى كسب بعض الشعبية الرخيصة، وأيضاً على حساب دم العراقيين.

في أول الأمر وآخره يتحمل السياسيون العراقيون كافة المسؤولية عن الدم المراق في شوارع بغداد والكوت ونينوى وكل بقعة في بلاد ما بين النهرين والتي بات البعض يسميها بلاد ما بين القهرين، وعلى هؤلاء الساسة أن يدركوا أن الشعب العراقي وأجياله القادمة لن يسامحهم على انصرافهم عن مهمة الحفاظ على أمنه إلى مماحكات صغيرة تتعلق بالمصالح الشخصية والحزبية والطائفية، وعليهم أيضاً إدراك أن المواطنين العرب لن يسامحوهم بعد أن توهموا أن ما سيجري في العراق سيكون أنموذجاً يحتذونه في أوطانهم.

أنباء عن تكليف مكتب القائد العام للقوات المسلحة بمتابعة التحقيق في تفجيرات الاثنين

سخط شعبي على مهاترات السياسيين

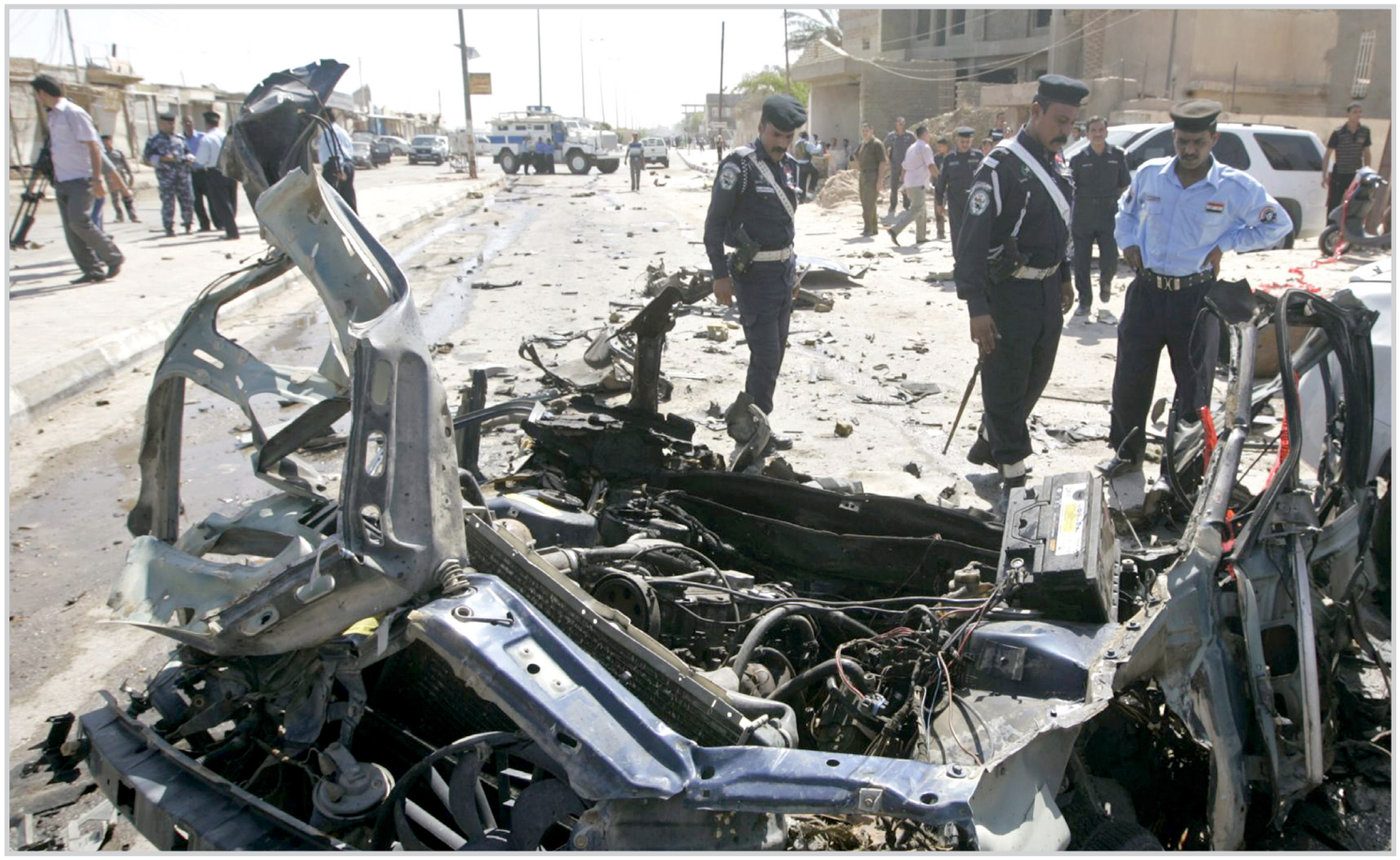

بغداد / طارق الجبوري

في ما تؤكد المعلومات أن مكتب القائد العام للقوات المسلحة يشرف على التحقيق في أحداث الاثنين الإرهابية، تتصاعد حالة التذمر الشعبي من تصريحات الكتل السياسية التي غلب عليها طابع الاتهامات المتبادلة. فزينة أرملة جاوزت العقد الثالث من عمرها قليلاً بكت عندما سألناها عن رأيها بشأن ردود الفعل الرسمية بشأن التفجيرات الإرهابية التي اجتاحت عشر محافظات وخلفت بحدود ٣٠٠ شهيد وجريح. وقالت لا يمكن أن يستمر الحال على هذه الشاكلة وعلى السياسيين أن يكفوا عن أسلوب التراشق غير المهذب بالكلمات ويلتفتوا الى هموم الشارع الكثيرة. وأضافت وهي تمسح دموعها : أنا امرأة شاءت لي الأقدار أن أرمل بعد سبعة أشهر من زواجي، حيث تم اغتيال زوجي من قبل ميليشيات مسلحة قرب منطقة الحرية، وأصبحت فجأة مسؤولة عن ابنة، صار عمرها الآن أربع سنوات، وتستدرك لكن بصراحة المستقبل الأمني غامض في العراق، لذا فنحن نعيش في المجهول. وتساءلت زينة وهي معلمة من يتحمل مسؤولية الأبرياء من الشهداء والجرحى الذين راحوا ضحية الصراعات السياسية التي مهدت الطريق للإرهاب ليمارس جريمته.

وكانت بغداد ومحافظات أخرى قد شهدت أمس الأول هجمات منسقة عبر سيارات مفخخة وعبوات ناسفة.

وقال مصدر امني إن القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء نوري المالكي أمر بمتابعة التحقيقات لكشف الجهات المقصرة بغية تقديمهم للقضاء، داعياً الى سرعة إنهاء التحقيقات لكشف مواطن الضعف والخلل ومعالجتها.

بدوره اكتفى باسم رشيد صاحب محل في الكاظمية فاكتفى بكلمة كفى كفى استهانة بدمائنا يانواب ويا حكومة.

بدوره دعا المحامي احمد العبيدي الأجهزة الأمنية الى الاتجاه للعمل الاستخباراتي وضبط الحدود لمنع التسلل بالأشخاص والكواتم، مطالباً القوى السياسية باعتماد مصلحة العراق والابتعاد عن الأجندات الأجنبية.

احمد الجبوري موظف في وزارة العدل هو الآخر لم يخف تذمره من تصريحات الأجهزة الأمنية، لكنه قال ان تصريحات السياسيين اشد وجعاً وألما من غيرها، فهم وكما يبدو، يستغلون نكباتنا لتوجيه الاتهامات في ما بينهم.وكان المرجع الديني محمد تقي المدرسي قد دعا الحكومة ومجلس النواب وقادة الكتل السياسية إلى العمل الجدي والفوري لحسم ملف الوزارات والأجهزة الأمنية الشاغرة، وشغلها بمن تتوفر فيهم الكفاءة والنزاهة من أبناء العراق وعدم جعلها مادة للمناكفات والمساومات.

وذكر بيان لمكتب المدرسي تلقت المدى نسخة منه ان" المدرسي طالب الأطراف السياسية الى انتهاج طريق الإصلاح وتصحيح الأخطاء في مسار العملية السياسية والإسراع في إنهاء صراعاتهم لما لذلك من اثر سيئ على عموم الأوضاع الأمنية في البلاد داعيا الى إيجاد علاقة تعاون وثقة متبادلة بين الأطراف تسهم في خدمة الشعب وتحقيق مطالبه وتطلعاته. مستنكراً في الوقت نفسه التفجيرات الإرهابية التي طالت عددا من محافظات العراق في شهر رمضان الفضيل والتي راح ضحيتها مئات الشهداء والجرحى ".

وأضاف أن"على الأجهزة الأمنية ضرورة القيام بواجباتها في حفظ امن واستقرار البلاد بيقظة وحذر لما يخطط له أعداء العراق. مبيناً أن" البلاد تمر في مرحلة حساسة جداً من استحقاقات وتحديات صعبة تتطلب من أبناء الشعب العراقي وعلى رأسهم الساسة والزعماء والمسؤولون في الحكومة ومجلس النواب التفكير بحكمة ونكران الذات والمصالح الشخصية والفئوية الضيقة، وتغليب الصالح العام عليها. وعدم إتاحة الفرصة أو إيجاد الثغرات التي يستغلها الأعداء ويمر من خلالها الإرهاب لتنفيذ مخططاته الآثمة. يذكر ان سلسلة من التفجيرات الإرهابية طالت اليوم محافظات بغداد وبابل ووواسط وديالى وصلاح الدين والنجف خلفت عشرات القتلى والجرحى، في حين مازالت الوزارات الأمنية شاغرة بسبب الخلافات السياسية حول مرشحيها ".

من جانبها حملت المتحدثة باسم القائمة العراقية ميسون الدملوجي مسؤولية التدهور الأمني الى رئيس الوزراء نوري المالكي والذي أكد في تصريح سابق له أننا لسنا بحاجة الى الوزراء الأمنيين.

وأضافت الدملوجي في تصريح صحفي ان" الاتفاق الذي تم في الاجتماع الأخير لقادة الكتل السياسية في مقر رئيس الجمهورية جلال طالباني نص على أن ترشح العراقية وزيرا لشغل منصب وزير الدفاع وان ترشح دولة القانون شخصية او أكثر لشغل منصب وزير الداخلية".

وأوضحت ان" العراقية بانتظار اجتماع قادة الكتل السياسية المقبل لتسمية اسماء الأشخاص لشغل الوزارات الأمنية".

وكانت سلسلة من التفجيرات الإرهابية طالت اليوم محافظات بغداد وبابل والكوت وديالى وصلاح الدين والنجف خلفت عشرات القتلى والجرحى، في حين مازالت الوزارات الأمنية شاغرة بسبب الخلافات السياسية حول مرشحيها.

اما النائب عن القائمة العراقية سليم الجبوري فقد أكد أن سبب تفجيرات امس الاول الاثنين تعود للخلافات السياسية "واصفا " تصريحات رئيس الوزراء بان لا تأثير لها على تأخر تسمية الوزراء الأمنيين على الأوضاع بالضحك على الذقون.

وقال ان "سبب التفجيرات التي شهدتها بعض محافظات البلاد تعود الى استغلال الظرف السياسي واستثمار الصراع السياسي الموجود والهدف منها خلط الأوراق وهي بمثابة رسائل تعلن عن إشعار بان الوضع الأمني ما زال قلقا وان الحكومة غير متمكنة من مسك زمامه وحفظ الأمن".

وأضاف ان " الكتل السياسية مسؤولة أيضا عن هذا التدهور الخطير ولا يبرئها من مسؤولية تأخر تسمية الوزراء الأمنيين. لافتاً الى أن " تصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي بأن لا حاجة إلى تسمية وزيري الداخلية والدفاع هي بمثابة الضحك على الذقون لان الوزير هو المسؤول رقم واحد إذا ما سئل او تم استجوابه داخل مجلس النواب،فضلا عن نيابته لرئيس الوزراء في حال غيابه ".

في ما اتهم النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد المهدي الخفاجي بعض الجهات السياسية التي تقف خلف قناة بغداد الفضائية بالمسؤولية عن تفجيرات الاثنين

وكانت سلسلة تفجيرات بسيارات مفخخة وعبوات ناسفة استهدفت امس الاول الاثنين محافظات بغداد والنجف وكربلاء وواسط وديالى وصلاح الدين وكركوك وبابل خلفت عشرات القتلى والجرحى من المدنيين وعناصر الأمن العراقية.

> على السياسيين أن يكفوا عن أسلوب التراشق غير المهذب بالكلمات ويلتفتوا الى هموم الشارع الكثيرة

مسؤول صحي: الجشع وراء هذا النوع من العمليات

"الولادات القيصرية": تكاليف باهضة وتأثيرات صحية سيئة

ارتفعت في السنوات الأخيرة أعداد العمليات القيصرية في العراق، حيث بلغت ٧٩ % من مجمل الولادات في المستشفيات الأهلية، مما يجعل المسؤولين قلقين من تأثيراتها الصحية على النساء.

يقول المسؤولون الصحيون بان الاطباء يدفعون النساء الى عمليات جراحية لا ضرورة لها قد تكون لها عواقب خطيرة، من اجل جمع المزيد من المال.

اساسا تتركز العمليات القيصرية في المستشفيات الاهلية و تكون لها تداعيات على النساء و على نظام العناية الصحية المثقل في العراق.

عن : واشنطن بوست

يقول الأطباء بان النساء اللواتي يخضعن لعمليات قيصرية يبقين لفترات طويلة بعد العملية من اجل العناية الطبية، فمعظمهن بحاجة الى نقل الدم و يعانين من العدوى، كما ان الأطفال الرضع يتعرضون لمشاكل خطيرة في جهاز التنفس.

يقول الدكتور عادل محسن، المفتش العام لوزارة الصحة، رغم ان العملية القيصرية يمكن ان تنقذ الحياة عندما تكون ضرورية، فان الجشع هو الذي يكمن وراء اتخاذ قرار إجرائها، ففي المستشفيات الأهلية تكلف العملية القيصرية ثلاثة اضعاف كلفة الولادة الطبيعية. تقول الدكتورة الفت النقاش، المدير العام لمستشفى العلوية للولادة في بغداد " عندما اصطحب مرضاي الى المستشفيات الاهلية، فان الكادر الطبي هناك، و الذي يشبه العصابات، يتشاجرون فيما بينهم من اجل الاستحواذ على النساء لإجراء عمليات قيصرية لهن و كسب المال ".

لقد ارتفعت نسبة العمليات القيصرية في العراق من ١٨ ٪ عام ٢٠٠٨ الى ٣٢٪ في ٢٠١٠. و هذه تعادل النسبة في الولايات المتحدة (٣٠٪)، لكنها أعلى من النسبة العالمية البالغة ١٥ ٪ حسب منظمة الصحة العالمية. و قال د. عادل ان المستشفيات الأهلية قد أجرت ١٠ ٪ من عمليات الولادة في البلاد عام ٢٠١٠. لكن مع تحسن الاقتصاد العراقي و ميل المواطنين الى المستشفيات الأهلية، فمن المتوقع ارتفاع نسبة العمليات القيصرية. حتى المستشفيات الحكومية المجانية قامت بفتح أجنحة خاصة تقدم فيها خدمات افضل بقليل، كل ذلك من اجل الاسعار، كما انهم يحثون النساء على إجراء العملية القيصرية. و حسب التقرير الصحي لعام ٢٠١٠ الخاص بوزارة الصحة العراقية فان حوالي ٢٦٪ من النساء يلدن في المستشفيات الحكومية عن طريق اجراء العملية القيصرية.

من غير الواضح ما اذا كانت المستشفيات الاهلية تعالج حالات الحمل الأكثر خطورة المسؤولة عن ارتفاع نسبة العمليات القيصرية، الا ان المسؤولين يقولون ان العامل المشترك بين النساء في المستشفيات الأهلية هو قدرتهن على دفع المال. و يقول المسؤولون في المستشفيات الأهلية ان النساء انفسهن يطلبن اجراء العملية الجراحية. نبراس محمد، ٣٠ سنة موظفة حكومية، ولدت طفلين عن طريق اجراء العملية القيصرية في مستشفيات اهلية. و قد استغرق شفاؤها من العملية الاولى عاما كاملا كانت تتناول خلاله مضادات حيوية لمدة اربعين يوما لعلاج عدوى اصابتها نتيجة التهاب الرحم. و عندما جاء حملها الثاني قالت انها تشعر بالخوف. انها تشك بضرورة العملية القيصرية خلال ولادتها الاولى. و اضافت قائلة " لقد اخافتني الطبيبة عندما اكتملت فترة الحمل و اخبرتني بضرورة اجراء العملية و الا فاني سأخسر طفلي لأن السائل المحيط بالجنين كان اقل من المعدل الطبيعي ". ان قلة السائل المحيط بالجنين يعتبر سببا مشروعا لإجراء العملية القيصرية، الا ان السيدة نبراس تشك بانها كانت تعاني من ذلك و ان الطبيبة اخترعت هذا العذر لتحملها على الموافقة على اجراء العملية.

ترجمة عبدالخالق علي

حالة تعكس تزايد النقمة العامة

مواطن يرفع دعوى ضد الرئاسات الثلاث وبرلمانيون يدعون الى حيادية القضاء

بغداد / احمد الموسوي

أعرب أعضاء ونواب من كتل سياسية مختلفة عن حق المواطنين برفع دعاوى قضائية ضد السلطات الثلاث و هو حق كفله الدستور العراقي والنظام الديمقراطي داخل البلد. فيما اكد فيه خبير قانوني على ان الدعاوى ذات الموضوع العام من اختصاص الاتحادية.

واكدت نائبة من العراقية ان من واجب القضاء ان يحمل هكذا دعاوى محمل الجد، فيما شدد عضو ائتلاف دولة القانون على ان هكذا ممارسات تعبر عن الجو الديمقراطي الذي يعيش فيه البلد.

يأتي هذا في وقت افادت فيه مصادر صحفية ان مواطنا من الديوانية قام برفع دعوى قضائية على الرئاسات الثلاث في محكمة بداءة المحافظة، ضد مناصب الرئاسات الثلاث، للمطالبة بحقوقه التي اقرها الدستور العراقي على حد قوله. وقال المواطن حسين عبد الكاظم" قمت برفع دعوى قضائية ضد مناصب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب للمطالبة بحقوقي كمواطن عراقي والتي اقرها الدستور العراقي"مشيرا الى ان "الفقرة ٣٠ تعطي المواطن حقه بالمواطنة والسكن والعيش الرغيد، وان الفقرة ١١١ من الدستور تقول ان النفط والغاز ملك للشعب وهناك فقرات اخرى قد بينتها في تفاصيل الدعوة".

واضاف المواطن"ان من حقنا كعراقيين ان نعيش على ارضنا عيشة كريمة ننعم بحقنا في ثرواتنا، والسلطات مؤتمنة على ثروات الشعب،الا انها قد خانت بالأمانة".

وتابع"دعوتي الآن في محكمة بداءة الديوانية وموعد مرافعتها يوم الـ٢٩ من الشهر الحالي وتكلفت محكمة الاستئناف بتبليغهم" ، مبينا ان "الدعوى سوف ترفع للمحكمة الاتحادية وفي حال عدم البت بها سوف ارفعها الى المحاكم الدولية للمطالبة بحقوقي التي أقرت وفق الدستور العراقي".

من جانبها اعربت النائبة عن ائتلاف العراقية ندى الجبوري عن اعتقادها ان" الموضوع لايتعلق بدعوى يرفعها مواطن من محافظة الديوانية، وانما هي اننا في بلد ديمقراطي من دون ديمقراطية، في بلد يدعي الحريات من دون وجودها على ارض الواقع" وتابعت "انها بداية جديدة لاعتصامات وتحركات".

واضافت "كما تعلمون ان الملف تراكمي ولكن الكتل السياسية جميعا تشترك في هذا الفشل وبالتحديد قيادات الكتل السياسية".

وعن مسؤولية القضاء في هذه الدعوة اجابت"على القضاء العراقي ان يكون مستقلا وان يتعامل مع القضية بجدية ومن دون تمييز بين صاحب السلطة والخاضع لها، لانهم بالتالي جميعا مواطنون، ومن حق المواطن ان يعبر عن رأيه". واشارت النائبة عن ائتلاف العراقية ان حال الخدمات والحقوق في العراق اذا ما استمر على الحال نفسه فانه سيقودنا الى حالات سخط شعبي".

من جهته وصف القيادي في ائتلاف دولة القانون عدنان السراج دعوى المواطن بالممارسة الجيدة والتي تعبر عن الجو الديمقراطي الذي يعيشه العراق.

وفي اتصال اجراه مراسل المدى امس تحدث السراج قائلاً "ان رفع دعوى على الرئاسات الثلاث هي احدى مظاهر الديمقراطية التي يعيشها البلد، الا انها لا تزال تجربة جديدة فالأمور في العراق لا زالت تجري على غير ما يرام، فالمحاصصة وطبيعة التدخلات عرقلت حسم الكثير من الملفات" وتابع السراج الى ان "من حق المواطن ان يرفع هكذا دعوى، لكنه استدرك باننا في نفس الوقت لا نريد ان تكون كالكرة التي تتقاذفها المحاكم فيما بينها".

واضاف القيادي في ائتلاف دولة القانون "في النظام الديمقراطي، تمثل الدعوى على السلطة نوعا من انواع الاحتجاج، كما انها من الممكن ان تكون بابا الى دعوات جماعية يرفعها المواطنون ضد السلطات الثلاث".

وعن موقف القضاء من الدعوى اجتاب"من واجب القضاء ان يقف على الحياد، الا اني لا اعتقد ان هكذا دعوى ستسهم في اخذ مكاسب يعتد بها من السلطات، ولكنها ستعمل وبكل تأكيد على إسقاط جزء من هيبة السلطة الرسمية".

وفي سياق متصل اكد خبير قانوني على ان "الدعاوى التي ترفع على الرئاسات الثلاث بسبب مخالفات دستورية هي من اختصاص المحكمة الاتحادية، وليس محكمة البداءة حيث ان هنالك فرقاً في اختصاص كل محكمة لذا فقد اشار الخبر الى إحالة الدعوى الى الاتحادية لأنها تحمل الطابع العام وليس الخاص.